

الاقتصاد السعودي المستفيد الأكبر من مصر



الثلاثاء 24 يونيو 2014 م 12:06

بقلم ممدوح الولي :

في ضوء المعونات البترولية التي قدمتها السعودية لمصر ، والسياحة السعودية بمصر وتحويلات المصريين العاملين بالسعودية الى ذويهم ، يتصور البعض أن مصر مدينة للسعودية بالفضل .

بينما تشير النظرة الاقتصادية الفاحصة الى تفاصيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، الى أن الاقتصاد السعودي هو المستفيد الأكبر من علاقته بالاقتصاد المصري خاصة في التجارة والسياحة .

تتعدد علاقات الاستفادة المتبادلة بين مصر وال السعودية في وجود حركة تجارية سلعية وخدمية بين البلدين ، فكما ان هناك صادرات مصرية للسعودية هناك صادرات سعودية لمصر ، وكما أن هناك سياح سعوديين يأتون لمصر ، فهناك سياح مصريون يذهبون الى السعودية .

وكما توجد استثمارات لل سعوديين بعصر ، هناك استثمارات للمصريين بالسعودية ، ومثلاً توجد ودائع لل سعوديين بالبنوك العصرية ، فهناك ودائع للمصريين بالعاصفة السعودية ، وهكذا الأمر في التحويلات فكما توجد تحويلات للمصريين لمصر ، توجد تحويلات لل سعوديين من مصر للمملكة .

- وحتى نترجم العلاقات الاقتصادية الى أرقام محددة ، فحسب جهاز الإحصاء المصري كانت قيمة الصادرات السلعية المصرية الى السعودية بالعام الماضي **1** مليار و**971** مليون دولار ، بينما بلغت قيمة الواردات لمصر من السعودية .

بنفس العام **3** مليار دولار و**37** مليون دولار ، لتحقق السعودية فائضاً في تجاراتها مع مصر خلال العام بنحو **1** مليار دولار و**66** مليون دولار ، وهو فائض تكرر خلال السنوات الأخيرة لصالح السعودية .

- وحسب بيانات البنك المركزي المصري بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة السعودية في مصر ، خلال السنوات الخمسة الأخيرة من **2008/2009** حتى **2012/2013** ، نحو **1** مليار و**476** مليون دولار ، بمتوسط سنوي **295** مليون دولار ، وعلى الجانب الآخر هناك استثمارات مباشرة لرجال أعمال مصريين بالسعودية ، لكنه لا توجد بالوثائق السعودية المنشورة بيانات محددة عن حجمها .

- ونفس الأمر مع غياب تحديد قدر ودائع السعوديين بالبنوك المصرية ، فلا توجد بيانات سعودية محددة عن ودائع المصريين بالبنوك السعودية ، وهي بالطبع ودائع خدمة تمثل مدخرات نحو **3** ربع مليون مصرى يعملون بالمملكة .

ونفس الشيء لعدم افصاح البورصة المصرية عن قيمة استثمارات السعوديين بها ، وعلى الجانب الآخر عدم اعلان الجانب السعودي لقيمة استثمارات المصريين بالأصول السعودية عبر صناديق الاستثمار السعودية المسموحة لغير المواطنين بالاستثمار من خلالها .

- وفي ضوء انقطاع البنك المركزي المصري عن الافصاح عن قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، حسب البلدان المختلفة منذ عام 2009 ، فإن قيمة تحويلات المصريين العاملين بالسعودية الى مصر خلال السنوات الخمس السابقة على العام العالمي 2008/2009 ، قد أشارت الى بلوغ اجمالي تلك التحويلات من المملكة 4 مليار و296 مليون دولار ، بمتوسط سنوي بلغ 859 مليون دولار خلال تلك السنوات .

وبالطبع فإن السعوديين المستثمرين يعولون ربع استثماراتهم سواء في الاستثمار المباشر أو في الأسهم أو السندات أو أدون الخزانة أو من خلال صناديق الاستثمار المصرية ، أو في الودائع أو في العقار والأراضي إلى بلدهم ، مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع معدلات الفوائد على الودائع بالبنوك المصرية بالمقارنة بمعدل الفوائد سواء بالبنوك الغربية أو الخليجية .

- وتأتي السياحة ك مجال حاسم لاستفادة الاقتصاد السعودي الأكبر من خلالها ، فإذا كان عدد السياح السعوديين الوافدين لعصر عام 2011 قد بلغ 198 ألف سائح ، وزاد عددهم عام 2012 إلى 242 ألف سائح سعودي ، فإن عدد المصريين الذين يذهبون للمملكة في رحلات الحج والعمرمة أكثر من عدد السعوديين الوافدين لمصر (بخلاف المصريين المقيمين هناك) .

والعبرة هنا ليست بالعدد ولكن بالإنفاق الذي ينفقه المصريون هناك ، في ضوء وقع المصريين بزيارة المشتريات سواء الملابس والمفروشات والأجهزة المنزلية والكهربائية والذهب ، مما يساهم بشكل كبير في انتعاش الحركة التجارية بالمملكة .

وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي قد أعلنت في عام 2010 ، أن متحصلات المملكة من السياحة المصرية الوافدة للمملكة قد بلغت 10 مليارات و755 مليون دولار . وهو ما يمثل أكثر من أربعة أضعاف الدخل السياحي العصري من سياحة السعوديين بعصر بنفس العام .

- فإذا أضيف لذلك قدر المشتريات والحركة التجارية التي يقوم بها حوالي مليون وثلاثمائة مصرى يعملون بالعملة ، يتضمن قدر مساهمة المصريين في تنشيط الحركة التجارية هناك ، إلى جانب التجانس ووحدة اللغة والدين والأمان الاجتماعي ، الذي تعتمله الجالية المصرية بالعملة بشكل قد لا يتحقق بنفس الدرجة من قبل العمالة الآسيوية .

- والمعروف أنه بعد الانقلاب العسكري بمصر قامت السعودية بإيداع 2 مليار دولار بالبنك المركزي المصري ، ولم تقدم أية مبالغ مالية كمنحة لمصر ، ولكنها قدمت بتزويق خام ومنتجات بترويلية في شكل منحة بحوالى 5 مليارات دولار ، ووعدت باستمرار تلك المنح النفطية حتى شهر أغسطس القادم .

وهي قيمة لا تقارن بحجم الاستفادة التي تحصل عليها المملكة وجيرانها من دول الخليج ، نتيجة اخماد الربيع العربي ، وعدم انتقال آثاره إليهم ، وبقاء عروشهم وسلطاتهم المسيطرة على الثروات الضخمة لتلك البلدان .

- وهكذا يشير العائد الاقتصادي الواضح لصالح السعودية في التجارة الساعية بين البلدين ، وفي الإيرادات السياحية ، نتيجة خدمة عدد المصريين الذين يذهبون للعمرمة والحج وإنفاقهم الكبير ، إلى جانب ما يحققه السعوديون من مكاسب كبيرة خلال استثمارتهم بالأراضي والعقارات والأوراق المالية المصرية .